الأمم المتحدة S/2024/515

مجلس الأمن

Distr.: General
28 June 2024
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة**

أكتب إليكم، أيضا باسم الممثلين الدائمين لأستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وماليزيا لدى الأمم المتحدة، بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وبالإشارة إلى قرار مجلس الأمن 2166 (2014) وإلى رسائلي السابقة الموجهة إلى المجلس في 1 و 28 آب/أغسطس و 9 أيلول/سبتمبر و 16 كانون الأول/ديسمبر 2014، و 20 تموز/يوليه و 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015، و 28 أيلول/سبتمبر 2016 و 5 تموز/يوليه 2017، و 24 و 25 أيار/مايو 2018، و 20 حزيران/يونيه 2019، و 6 آذار/مارس 2020، و 10 كانون الثاني/يناير و 23 آذار/مارس و 10 أيار/مايو 2023، يشرفني أن أبلغكم بما يلي.

في 17 تموز/يوليه 2014، أُسقِطت فوق الأراضي الأوكرانية طائرةُ الخطوط الجوية الماليزية أثناء قيامها بالرحلة MH17. وتوفي نتيجة لذلك جميع الأبرياء البالغ عددهم 298 شخصا الذين كانوا على متن الطائرة، ومن بينهم 80 طفلا. وقد رحل هؤلاء عن عالمنا بدون سبب وبدون سابق إنذار. ولا يزال أفراد أسرهم وأصدقاؤهم في جميع أنحاء العالم يشعرون بشدة حتى اليوم بألم رحيلهم. فقد كان الضحايا ينتمون إلى 17 بلدا.

وبينما نحن على أعتاب الذكرى السنوية العاشرة لوقوع هذه المأساة، تود أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وماليزيا وهولندا أن تؤكد أنها لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة وإعمال المحاسبة من أجل ضحايا إسقاط الرحلة MH17 وأقرب أقاربهم. فأولئك الذين فقدوا ذويهم يستحقون أن تُطوى صفحة المأساة للأبد. إنهم بحاجة إلى أن يعرفوا أن كلَّ ما يمكن اتخاذه من إجراءات لمنع حدوث هذه المآسي في المستقبل قد اتُّخذ بالفعل.

وفي أعقاب هذه الكارثة، اعتمد مجلس الأمن في 21 تموز/يوليه 2014 قراره 2166 (2014) الذي طالب فيه بمحاسبة المسؤولين عن هذا الحادث وبأن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا في الجهود الرامية إلى كفالة تلك المحاسبة. ولكي يتسنى تحقيق هذه الغاية، تتعاون سلطات إنفاذ القانون في أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وماليزيا وهولندا في إطار فريق تحقيق مشترك لإجراء تحقيق جنائي دولي مستقل بشأن إسقاط طائرة الرحلة MH17، بمشاركة دول أخرى. ويتمثل الغرض من التحقيق الجنائي في الوقوف على ما حدث، وتحديد الأفراد المسؤولين عن إسقاط طائرة الرحلة MH17، وجمع الأدلة الجنائية لاستخدامها في المحكمة. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، حكمت المحكمة المحلية بلاهاي، التي تنظر في القضية

الجنائية المتعلقة بطائرة الرحلة MH17، على ثلاثة أفراد بالسجن المؤبد عقاباً لهم على دورهم في إسقاط الطائرة المذكورة.

وفي 17 تموز/يوليه 2024، ستقيم مؤسسة Stichting Vliegramp MH17، وهي المؤسسة الموحدة لأقارب ضحايا الرحلة MH17، حفلَ تأبين في هولندا يحضره أقارب الضحايا من مختلف أنحاء العالم. وستؤدي مراسم إحياء الذكرى العاشرة إلى إعادة الكثير من الذكريات المؤلمة إلى الأذهان وإثارة الكثير من المشاعر الجياشة. وستقوم بلداننا بإحياء هذه المناسبة المهيبة بالصورة التي تليق بها.

وعلى النحو المبين في رسالتنا المؤرخة 10 أيار/مايو 2023، أكدت منظمة الطيران المدني الدولي، متصرفة بموجب المادة 84 من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو) وقواعد تسوية الخلافات، أنّ لها اختصاصاً بالنظر في النزاع الذي أحالته إليها أستراليا وهولندا ضد الاتحاد الروسي بشأن دور الاتحاد الروسي في إسقاط طائرة الرحلة MH17. وفي 15 مارس/آذار 2024، قرر مجلس منظمة الطيران المدني الدولي أن يبدأ نظره في الأسس الموضوعية للنزاع وأن يحدد موعداً لعقد جلسة أولى للمرافعة الشفوية في حزيران/ يونيه 2024. ويشكل هذا التطور خطوة أخرى هامة على طريق كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وإعمال المحاسبة من أجل ضحايا هذه المأساة وأقرب أقربائهم. وتتسم سلامة الطيران المدني الدولي وأمنُه بأهمية بالغة لجميع الدول. ومجلس منظمة الطيران المدني الدولي تقع على عاتقه المسؤولية عن كفالة التزام الدول بالمعايير القانونية والتشغيلية التي تدعم سلامة الطيران المدني الدولي وأمنه.

وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح في رسالتنا المؤرخة 23 آذار/مارس 2023، فقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قرارا في 25 كانون الثاني/يناير 2023 أعلنت فيه مقبولية الطلب المقدم إليها من هولندا بالبت في المنازعة الدولية بينها وبين الاتحاد الروسي فيما يتعلق بإسقاط الرحلة MH17. وتنظر المحكمة حاليا في الأسس الموضوعية للدعوى، بما يشمل جلسة استماع عُقِدَت في 12 حزيران/يونيه 2024. وتشكل هذه خطوة أخرى هامة على طريق كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وإعمال المحاسبة من أجل جميع الضحايا وأقرب أقربائهم.

وبصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا جميعا مدينون لأولئك المكلومين بإكرام أحبائهم عن طريق السعي إلى محاسبة المسؤولين عن إسقاط طائرة الرحلة MH17 عملا بقرار مجلس الأمن 2166 (2014) والتأكد من أننا نبذل قصارى جهدنا لحماية سلامة الركاب.

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* يوكا **برانت**

السفيرة

الممثلة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة